كورونا ، تلك الفوضى الخلاقة

أحلام قفص | أستاذة في علوم الاقتصاد و باحثة بالمركز العربي للأبحاث

" قد لا يتم وجود الخير الكثير الا بوجود شر يسير" هكذا قالها العلامة ابن خلدون في مؤلفه الشهير المقدمة ، في زمان لم يكن ليعلم خلاله ان جوزيف شومبيتر سوف يأتي بتوصيف للفوضى الخلاقة (destruction créatrice) . كل في سياقه ، وكل حسب استنتاجاته خَلُص الى ان الخير قد يكون الابن الشرعي للشر .

و جدير بالذكر ان الفكرة ذاتها قد تبلورت قبل شومبيتر في كتابات الفيلسوف نيتشه حيث يتقاسمان فكرة كون القدرة على الخلق و الابداع قد تجد اساسها في تحرير فائض القوة الذي يراه نيتشه مصدرا فوق اخلاقي لتطور الحياة . اما شومبيتر ، فيستعير تشبيه الاعصار المستمر الذي يأتي على الاخضر و اليابس في طريقه ، لكنه في ذات الان يؤثث لبناء جديد على اسس امثن و اقوم .

فهل نستطيع اليوم ، على الرغم من بشاعة ما يعيشه عالم ال 2020 ان نرى في جائحة الكورونا تلك الفوضى الخلاقة التي قد تعيد ترتيب الاوراق؟

استفاقت البشرية في كانون الاول ديسمبر 2019 على خطر قادم من الشرق (الصين) ، خطر سرعان ما تجاوز سورها العظيم . كانت مدينة ووهان البؤرة الاولى ، لكن سرعان ما ادرك الجميع مدى السرعة الهائلة التي ينتشر بها الوباء . و بتاريخ 11 مارس 2020 ، صنفت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا Covid-19 جائحة عالمية حصدت الى حدود 29 مارس 2020 ما يفوق 30900 من الارواح (أي بنسبة 4 . 65 بالمئة من اجمالي المصابين) ، و الحصيلة ما تزال مرشحة للارتفاع .

بات اليوم اذن خطر الكورونا محدقا و معروفا سواء من قبل هم بأعلى ناطحات السحاب او ممن هم في المداشر و الارياف ، فالعدو واحد . و لعل من "محاسن" هذه الجائحة انها ذكرت العالم باننا نركب ذات السفينة ، قد ينخرها البعض لإغراق غيره ، لكنه سرعان ما يستفيق على حقيقة ان جميع من في المركب سوف يؤدي الفاتورة . و بالرجوع الى احد اساسيات فكر ادم سميث ، نجد ان المصلحة العامة ما هي الا نتاج لبحث الافراد عن مصالحهم الخاصة في ظل نظام اخلاقي لا يُسمح فيه للفرد بالمساس بسلامة باقي الافراد ، فاذا انتفى هذا الشرط اختل التوازن . ان الحقيقة الاولى اليوم هي ان العالم ، قارات ، دولا ، مجموعات و افرادا لا يستطيعون النجاة فرادى . لقد اهتز النظام العالمي الحالي و ابان عن هشاشته خاصة بعد الوضع الكارثي الذي جعل بعض الدول تقف على حقيقة كونها تُركت لتواجه بمفردها مصيرا مبهم الملامح .

الحقيقة الثانية هي تبلور الوعي بضرورة اعادة ترتيب الاولويات ، يقول ابن خلدون " الايام الصعبة تُخرج رجالا اقوياء" ، و نحن على يقين ان القوة تأتي من التدبر و النقد الذاتي البناء . اسفرت هذه المحنة العالمية عن بروز افراد و جماعات قادرة على تنظيم ذاتها لتدبير الازمة سواء على المستوى العلمي البحثي ، او السياسي و الاجتماعي . ظهر ابطال من نوع اخر ، لم نعهدهم ، و اصبحنا نُسائل دور الرياديين ، و اولهم السياسي . . . من هو؟ و ما الذي يؤهله لاتخاذ القرار؟ و لماذا لم نَلحَظ سوى الان ان العالم (في شتى المجالات العلمية) هُمش و استُبعد في عمليات اتخاذ القرار . قد تنم هذه الفوضى عن خلق معالم جديدة لعمليات اتخاذ القرارات تأخذ فيها نتائج الابحاث و الخبرات حيزا اكبر بدل ان تزين الرفوفَ اطروحاتٌ لها من القيمة ما قد لا يتخيله البعض . ان هذا الشرخ الحاصل بين عالَمي

العلم النافع و السياسة كان و لا يزال السببَ الرئيس للعديد من الازمات، فالحلول الترقيعية التي لا ترمي الى تحقيق الاهداف على المدى البعيد هي اقصى ما يمكن للسياسي ايجاده، هو الذي يرمي إلى البقاء في ظل ما يفرضه عليه سوق الاصوات من تخادم و تحالفات . . . و شباك عَنكبية تصنعها البيروقراطية.

حقيقة اخرى تضاف الى القائمة و هي قدرة بعض الانظمة، على عيوبها، على التكيف و اعادة تنظيم ذاتها في وقت الشدة اكثر من قدرتها على ذلك في وقت الرخاء. فنظام التعليم الجامعي في المغرب مثلا كان يتخبط (و ما يزال) منذ زمن في ازمات و اختلالات كبيرة، فقد خرت قواه تحت وطأة الجحافل الهائلة من طلاب العلم. من المؤكد ان هذا السبب ليس الوحيد خلف التعثرات التي يعرفها النظام الا انه يبقى من بين المشاكل التي اضعفت الانتاجية العلمية و الاكاديمية. حاول البعض الخروج من المأزق، لكن الامر بدا شبه مستحيل، فعدد المسجلين في جميع التخصصات لا ينفك يرتفع سنة عن سنة. و فجأة، تأتي عشية الجمعة 13 مارس لتعلن السلطات دون سابق انذار عن توقيف عملية التعليم داخل الحرم الجامعي و ضرورة استكمال ما تبقى من محتوى اكاديمي باستعمال الوسائل الرقمية المتاحة. لم يمض من الوقت سوى عطلة الاسبوع الموالية، ليتأقلم العديد من الاساتذة الباحثين و الاطر و الاداريين، و لعل ما قد يستدعي التفكير العميق في الامر ان من بين هؤلاء من كان ينتقد نقدا لاذعا استخدام الشبكة العنكبوتية لهذا الغرض. أيكفي القول "رُب ضرة نافعة؟" بات من المؤكد اليوم استحالة رجوع نظامنا التعليمي الجامعي الى سابق عهده بعد استقرار الاوضاع.

ستعود الامور لتهدأ، في غضون أيام، أسابيع، أو أشهر على أبعد تقدير، فحالة الاستقرار عائدة لا محالة، و تطور الجائحة يتبع قانون التوزيع الاحتمالي الطبيعي حيث تتبع الدالة منحنى الجرس (la loi normale) ، فمن المُتوقع بعد الوصول الى الذروة ان تنخفض المعطيات الى مستويات متدنية. انه الرجوع الى الاستقرار اذن، لكنه استقرار جديد ينبني على توازن مختلف وليد واقع مُبتكر، واقع ما بعد الفوضى.